أرضية ندوة

معضلة إخراج قانون الحق في الإضراب بالمغرب:
المطالب النقابية والحقوقية وتردد السلطة

ينهل الحق في الإضراب من مرجعيات كونية ومحلية ترقى به إلى مستوى الوسيلة المشروعة للدفاع عن مصالح الأجراء في شموليتها، وذلك على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية - الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية الحق النقابي (رقم87، سنة 1947) والتوصية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (رقم 92، سنة 1951) والاتفاقية الخاصة بتجريم العمل الإجباري (رقم 105، سنة 1957) -، والدساتير المغربية وآخرها دستور سنة 2011 الذي نص في الفصل 29 على الحق في الاضراب، وضرورة إصدار قانون تنظيمي ينظم ممارسته.

إذا كانت الاتفاقيات الدولية ودستور2011 ينحوان صوب الإعلاء من شأن حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي، فإن هذه الأرضية الكونية والوطنية لم تنضج في الحقل السياسي المغربي لكي تصل إلى إصدار القانون التنظيمي المتعلق بالحق في الاضراب الذي من شأنه تحديد شروط وكيفيات ممارسته، وبالتالي ظل هذا القانون معلقا في الحقل السياسي المغربي رغم تعاقب الحكومات السياسية، و"عجزها السياسي" عن تدبير التجاذبات الحقوقية والنقابية والسياسية والاقتصادية بما يخدم إصدار قانون الحق في الاضراب.

تجلت ملامح "العجز السياسي" في حكومة عبد الإله بنكيران التي قدمت مشروعا للقانون التنظيمي رقم 97.15 حول الحق في الاضراب، لكنه لم يصل إلى درجة التراضي بين المركزيات النقابية والحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبالتالي "جمد" النقاش حول هذا المشروع في الغرفة الأولى للبرلمان منذ سنة2016، نظرا لملاحظات منهجية في إعداده من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وملاحظات في مضامينه من طرف

النقابات التي اعتبرته تراجعا عن الحق الدستوري في الإضراب، وانحيازا لمصالح أرباب الشغل، وتهديدا للفاعلين في الحقل النقابي بالمتابعة الجنائية بدعوى عرقلة حرية الشغل.

في غياب قانون تنظيمي للحق في الاضراب بالمغرب، فإن صراع "تأويلات" الفاعلين في الحقل السياسي المغربي والاجتهادات القضائية "المضنية" يجعلان كلفة تأخير إصدار هذا القانون التنظيمي باهظة حقوقيا واقتصاديا واستثماريا، ما يزيد من إهدار الزمن السياسي، ويحفز على ممارسات سياسية واقتصادية متناقضة مع منظومة حقوق الإنسانية، ويفرز مناخا اقتصاديا مشحونا غير قادر على جلب الاستثمارات الخارجية الباحثة عن الضمانات القانونية القادرة على حماية مصالحها في الحقل الاقتصادي المغربي.

في هذا السياق، تسعى ندوة "معضلة إخراج قانون الحق في الإضراب بالمغرب: المطالب النقابية والحقوقية وتردد السلطة" إلى فهم مدى نضج المناخ الدولي والمحلي بخصوص إصدار قانون الحق في الاضراب عبر الاستعانة بالتجارب الدولية المقارنة، واستيعاب الشروط البنيوية والذاتية المتحكمة في تأخير إصدار هذا القانون، ومساءلة استراتيجيات الفاعلين المعنيين بالحق في الاضراب من أجل التأثير في السلطة التشريعية، وإدراك منطق الحكومات السياسية في تدبير تجاذبات الفاعلين بمختلف مواقعهم ومرجعياتهم الأيديولوجية، وكذا كيفية استدعاء النقابات المغربية لمصالح الأجراء في جولات الحوار الاجتماعي الرامية إلى تحقيق التراضي الممكن حول مضامين القانون التنظيمي المتعلق بالحق في الاضراب.